

قرارات المكتب في الإجماع عدد 39

من المدة النيابية الأولى

الدورة الخامسة

12 جوان 2019

1) قرر المكتب عقد جلسة عامة يوم الخميس 13 جوان 2019 يخصص جدول أعمالها لمواصلة النظر في:

- مشروع قانون أساسي يتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة عدد 2018/69.

- مشروع قانون أساسي عدد 63 / 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء.

- مشروع قانون أساسي عدد 64 / 2018 يتعلق بضبط مقاييس تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد مقاعدها.

2) عقد جلسة عامة يوم الجمعة 14 جوان 2019 يخصص جدول أعمالها لتوجيه مجموعة من الأسئلة الشفاهية إلى وزير الداخلية.

3) عقد جلسة عامة يومي الثلاثاء 18 والاربعاء 19 جوان 2019 يتناول جدول أعمالها:

I - النظر في مشاريع القوانين التالية :

- مشروع قانون أساسي عدد 2018/80 يتعلق بالموافقة على اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية سنغافورة بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في مادة الضرائب على الدخل.

- مشروع قانون أساسي عدد 2018/78 يتعلق بالموافقة على بروتوكولي تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي.

- مشروع قانون أساسي عدد 2018/86 يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاق الأممي الخاص باعتماد شروط موحدة للمراقبة الفنية الدورية للعبوات ذات العجلات والاعتراف بتلك المراقبة.

- مشروع قانون أساسي عدد 2018/ 62 يتعلق بالموافقة على اتفاق وتبادل رسائل بين منظمة الأمم المتحدة، ممثلة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وحكومة الجمهورية التونسية حول إنشاء مكتب قطري بالجمهورية التونسية.

II - انتخاب أعضاء هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

4) قرر المكتب دعوة رؤساء الكتل للاجتماع يوم الاثنين 17 جوان 2019 للتوافق والإعداد للجلسة العامة الانتخابية لهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

5) اطلع مكتب المجلس على طلب استقالة تسعة نواب من كتلة الجبهة الشعبية لتفقد الكتلة وجودها القانوني بنزول عدد أعضائها دون 7 أعضاء حسب ما يضبطه أحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وهم السادة: زياد لخضر، منجي الرحوي، نزار عمامي، أيمن العلوي ، فتحي الشامخي، هيكل بلقاسم، مراد الحمایدي، شفيق العيادي

عبد المؤمن بلعانس ، كما عين مكتب المجلس حالة الشغور في مسؤولية مساعد الرئيس المكلف بالرقابة على تنفيذ الميزانية صلب مكتب المجلس وعلى مستوى المسؤوليات في مكاتب اللجان اثر فقدان كتلة الجبهة الشعبية لوجودها القانوني.

(6) إطلع المكتب على طلب من (09) نواب يتعلق بتكوين كتلة برلمانية تسمى " كتلة الجبهة الشعبية" و على إعتراض مقدم من (04) نواب بخصوص الكتلة المعنية و قرر إرجاء النظر في الموضوع المذكور خلال اجتماعه القادم.

(7) توجيه مجموعة (82) من الأسئلة الكتابية الى اعضاء الحكومة.

رئيس مجلس نواب الشعب

محمد الناصر